

وجدا بشرط لا تطلق وعلمه الفتوى ولو قال لامرأة فلان كما كرهه فما لم تدره
 ام فقال كرهه فقالت كرهه ام خوس او رده ام فقال الزوج كرهه فانت
 طالق والمراة تحلف انها لم تفعل طلقت لاقرار الزوج بعلمه وفي منقطع السمع فذكر
 مرجه بدست راست كرهه برسم حرام كرهه فلا حرام كرهه وكرد لا تطلق لعدم الوفاء
 بجميع النوازل وقد علمنا ان ذلك مستان من بدار فقال اذ يبي الى تخفيف
 الطلاق وفي فتاوى فافهم خا رجلا قال لامرأة ان وطئت امي هي طالق فقالت
 الامة انه وطئني وكذب المولى فكان القول قول المولى وان علمت المرأة بذلك لم
 يسحب المصامح ولا ان تدعي بحاميه وان قال المولى كرهه ام خوس او رده ام كان
 ذكره قراره وتحت في عيبه وفي الواضحات السبع فندية قال فلان كما كرهه ام خوس
 امرأته طالق اكر فلان كما كرهه ام بصير مقرا بالكلام الاول وتطلق امرأته قال القاضي
 الامة في قوله مرجه حلال كرهه استغنى برسم حرام بصدق على ترك التيمم ويؤكد
 عيبه وسئل عن قال لامرأة كرهه سالت نيا ميني بكرهه فقال له لودة فانت ملتو
 فان بشرط التيمم من خلاف قوله انت على حرام ونظا به حيث لا يصدق على ترك
 التيمم ثم الفرق في الخلاء وفي فتاوى صدر الاسلام وحكي عن سجد الاسلام
 انه كان يقول في قوله مرجه بدست راست كرهه وما يشبه بنظره سؤال السائل ان
 سئل فقالت كذا سئل كون طلاقا بحجاب له في ان نوبت لانه سئل عن كون طلاقا
 طلاق فقد رجم كونه غير طلاق وان قال قد فعلت او قلت كذا لم يقع من الطلاق
 بحجاب انه يقع من غير نية وفي النصاب اكر فلان كما كرهه مرجه بدست راست كرهه
 حرام فقيل له مرزني كرهه برزني كرهه قال نعم وترفعه ففعل الفعل قال تطلق ولو زاد
 فقيل له مرزني كرهه برزني كرهه قال لا تطلق لان الواو للعطف وقد قطع كلام الاول
 وان اقره على الوصل فنه سئل يدع علمه من ذلك علمه لانه عطف على الباطل
 لان الاول طلاق من غير ولا امرأته له وافق ستمس الاسلام الا ورجدني اني تطلق اذا
 تزوجت كمالا بلغيا كلام الحاكم وكذا في قوله كل امرأه لي هي طالق ان فعلت كذا
 له وازني امرأته تزوجت بغيره ويكون من اعلمه قوله كل امرأه لي كرهه
 امرأته فقال لا يثبت فعلت كذا فهو قرار وان قال لا جرك لا يكون اقرارا عتبا
 منقطع قال

بن اريد من اطلقك فقالت نعم فقال ان تزول مني باطلاق ودو طلاق وسد طلاق
 ونزاع طلاق فومى واخرجه فومى انهم يرد به الطلاق فالقول له لانهم يصفون
 خواتم قبل رجل انك فعلت كذا وان لم تفعل مرزني كرهه تراست خواتم وناخوسه
 ان يوطان محلف يمكنها وكانت له امرأه وقت الخلع وكان فعل ذكر الفعل
 تطلق امرأته وقوله ناخوسه لا يصح فاصلا من انقل عن الامة الثاني وقال القاضي
 الامة جعل فاصلا قال رضى به يفتي فيمن له امرأه باطلاق ان لم تفعل حتى اليوم فقال
 نعم فاراد جوابه فالجواب لازمة وان وجد بينهما انقطع لان الكل واحد لم يفتي
 كلام آخر قيل له فلان في بيته فذكر فقيل له ان توبه طلاق كرهه محلة توفيت
 فقال محلة من ليست لا يحنه وان كان في بيته وفي ايمان الخلاء اكر تزانية بكر
 طلاق رقت فضرب لا يقع لعدم الاضا فصح لو قال ما باكر طلاق ليع كذا الجواب
 خال رضى في منقطع صدر الاسلام ولو قال بسد طلاق بان يحكم التيمم قال في الخطين
 لا يحنه توبه طلاق مكره وفي قوله طاهر الدين المرحوم في فتاوى بالوقوع في هذه
 الصورة ملائمة **فصل في بيان الابحاح بلا قصد نصاب رجل قال كرهه**
 فالتا رسمية في حاله الغضب ورفقت است وسد رقت وقد كان طلقت قبل هذا
 تطلقه من ولا نيله فيها قال لا يقع الطلاق سئل القاضي الامة رجل اتهم امرأته بوط
 قوى ذكره بيت فضرب وقال له غرا طلاق طلاق حرام قال يقع الطلاق ان يركب
 هذه المرأة وسئل ايضا عن جنس ملاءمة قال حرامه وهم يذكرون امرأته بسوء
 جنسان كرهه بيت كرهه سد طلاق كرهه يشي قال يقع الطلاق اذا نوى جميع الاصد قلوب
 امرأته ما تصنع لم طعا فلم تفعل وزسبت وتزكمت ضياها فقال زين كرهه
 ودشمن مولاي حرام سد طلاق قال تطلق امرأته لانه وصفه بهذه الصفة وطلقها
 قال طالق فقيل له من عنتت فقال امرأته طلقت امرأته فافهم خا خيره اذا قال
 ليا في حاله الغضب اكر تزول مني سد طلاق لا يقع شيء لانه حذف الياء فلم يكن مضيفا
 اليه فلا يكون موجبا وعلى هذا فصل التعليق اذا قال مرزني كرهه برزني سد طلاق فزول
 امرأته لا يقع الطلاق وهو الصحيح ولا يثبت جميع النوازل على انه لو قال تطلق
 نعمه وفي فتاوى فافهم ظهره فان لها تزانية او قال تراست فان صدره الشهد يقع لئلا ولو

Copyrighted material